

Distr.: General
15 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهو يتضمّن اقتراحات تهدف إلى تعزيز برامج وأنشطة المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ويقدم معلومات عن إدارة المعهد وتسيير شؤونه؛ وبرامجه وأنشطته الموضوعية؛ والتعاون الدولي والشراكات؛ وتمويل المعهد ودعمه. كما يتناول التقرير مستقبل المعهد ويقترح عدداً من الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان تمويل أكثر استقراراً واستدامة للمعهد مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرته على توفير الخدمات المنوطة به إلى البلدان في المنطقة الأفريقية.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١	أولاً- مقدمة
٥	١٨-٨	ثانياً- إدارة المعهد وتيسير شؤونه
٥	١١-٨	ألف- مجلس الإدارة
٦	١٨-١٢	باء- التوجيه العام والإدارة
٨	٣٦-١٩	ثالثاً- البرامج والأنشطة الموضوعية
٨	٢٣-١٩	ألف- عرض عام
١٠	٣٦-٢٤	باء- أنشطة المشاريع
١٤	٤٠-٣٧	رابعاً- التعاون والشراكة على الصعيد الدولي إدارة المعهد
١٥	٤٧-٤١	خامساً- التمويل والدعم
١٦	٤٤-٤٣	ألف- الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء
١٦	٤٦-٤٥	باء- منحة الأمم المتحدة
١٧	٤٧	جيم- المصادر الأخرى للإيرادات
		سادساً- مستقبل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين: استراتيجيات من أجل استدامة بقاء المعهد
١٧	٥١-٤٨	
١٩	٥٧-٥٢	سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات
١٩	٥٣	ألف- التركيز على المسائل ذات الأولوية
١٩	٥٤	باء- الاتصال بالدول الأعضاء
١٩	٥٦-٥٥	جيم- الشراكات
٢٠	٥٧	دال- التسويق

أولا - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهو يركّز على أنشطة المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وعملياته وتمويله ويقدم عرضاً مجملًا لأنشطة المعهد الهادفة إلى إذكاء وعي الدول الأعضاء وتشجيعها على الامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بعد تقدير احتياجات كل بلد على حدة وإدراج التدابير المناسبة في خطط عمل وطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢ - وتبين المعلومات المتاحة أن القارة الأفريقية تواجه مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالجريمة، بما في ذلك الجرائم العنيفة وجرائم الممتلكات، مما يعرّض أمن الأشخاص ونوعية الحياة وإنفاذ القانون لخطر كبير. وتشير الدراسات الحديثة العهد إلى أن أفريقيا تعاني أيضا من الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة متزايدة. ولمواجهة هذا الوضع، يبذل جهد مطّرد ومتنام تضطلع به الحكومات بالاشتراك مع وكالات أخرى على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لتعزيد الممارسات الجيدة. وقد استهل المجتمع الدولي مبادرات بالغة الأهمية، منها التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥) والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق القرار ٤/٥٨). وظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يزيّد جهوده الرامية إلى تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في أفريقيا وتوسيع شبكته في المنطقة، بما في ذلك من خلال إنشاء مكاتب إقليمية في القارة.

٣ - ويتبلور توافق في الآراء على أن مستويات الجريمة العالية تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية المستدامة، حيث تُقلّص بصفة خاصة آفاق إقامة مجتمعات مستقرة وذات اقتصاد مستدام تكون قادرة على توفير المنافع لجميع المواطنين. وبناء على ذلك، ينبغي لاستراتيجيات التنمية الاجتماعية أن تعالج بالضرورة مشكلة الجريمة. ومن جانب آخر، تبين الإحصاءات العالمية بشأن الجريمة أن مستوى الجريمة في المجتمع له علاقة عكسية بمستوى التنمية الاجتماعية. ومن ثم، فكلما ارتفع مستوى التنمية، كلما انخفض مستوى الجريمة، في حين أنه كلما قلّ مستوى التنمية، كما هو الحال في أفريقيا، كلما ارتفع مستوى الجريمة. وتقتضي مكافحة الجريمة نشرا دقيقا للموارد وإنشاء آليات للرصد وتعزيز استدامة النظم التي تضمن مراعاة القانون ووجود نظام مدني، وبما أنه ثمة افتقار كبير لتلك الموارد في أفريقيا، تواجه القارة وضعاً لا تحسد عليه بسبب تفشي انتهاكات القانون فيها ومواجهتها لارتفاع حاد في مستويات الجريمة نتيجة لقلّة الاستثمار في مجال منع الجريمة.

٤ - وبينما توجد زيادة ملحوظة في مستوى التطور السياسي، مما يبين نموا في القدرة على معالجة مسائل التنمية الاجتماعية، لا تزال القارة تشهد اضطرابات متكررة ناشئة عن صعوبات في تكوين الدول. وينتشر على نطاق واسع عدم التسامح إزاء الآراء السياسية المخالفة والمناوئة، مما يؤدي إلى نشوب اضطرابات أهلية داخلية وصراعات اجتماعية يتناول أمدتها، وتشكل هذه العوامل بدورها وصفاً للفوضى وعدم الاستقرار. ويسهل هذا الوضع استئراء الجريمة المنظمة عبر الوطنية بلا هوادة. وتُبدد الفرص والموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية الرامية إلى القضاء على المرض والفقر وتضعف، نتيجة لذلك، القدرات المؤسسية وتقوض السلطة الحكومية، مما يجعل المنطقة إقليم عبور لجميع أشكال الجريمة المنظمة.

٥ - وعلى الرغم من مراوغة شبكات الجماعات الإجرامية وتعقدها، فإنه يمكن الحد من أنشطتها بنجاح. وقد أخذت أفريقيا تصبح أكثر تركيزاً وأفضل إعداداً لمواجهة المسائل المتعلقة بتسوية النزاعات؛ ومواجهة الاتجاهات الجديدة في الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والأسلحة النارية، والفساد، والإرهاب، وتعاطي المخدرات، وجرائم الفضاء الحاسوبي؛ ومختلف المخاطر التي تهدد سيادة القانون الناشئة من أنواع الجريمة تلك. ويقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وآليات ووكالات إقليمية أخرى وكذلك مع المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي يمثل شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في المنطقة، بزيادة مبادراته الرامية إلى مساعدة القارة على حل مشاكلها الناجمة عن الجرائم الخطيرة والتخلف.

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر المعهد في تلقي الدعم السياسي من الدول الأعضاء فيه ومجلس إدارته ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والجمعية العامة والأطراف المهتمة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والأهلي. وقد تمكن المعهد بفضل ما تلقاه من دعم ومساعدة، بما في ذلك في إطار الشراكات التي أقامها مع الحكومات والوكالات المانحة، من تنفيذ عدد من الأنشطة الهامة والمشاركة فيها. كما عزز المعهد تعاونه مع الدول الأعضاء بغية وضع برامج عمل مشتركة بناء على الاحتياجات الوطنية لكل دولة في مجال منع الجريمة، مستخدماً الصكوك القانونية الدولية كوسيلة فاعلة لمواجهة مشكلة الجريمة.

٧ - كما واصل المعهد أداء عمله في ظروف محفوفة بالمصاعب المالية الناشئة عن عدم وفاء العديد من الدول الأعضاء فيه بالتزاماتها المالية. غير أن ازدياد وعي الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى بأنشطة المعهد أدى إلى تحسين النظرة إليه، مما انعكس بدوره على تحسّن مستوى الاستجابة لدعوة المعهد البلدان إلى الانضمام إليه في تنفيذ برامج ذات اهتمام

مشترك في مجال منع الجريمة. ويُؤمل أن تفضي استراتيجية إشراك مكونات المعهد المختلفة في برامج وأنشطة محدّدة في نهاية المطاف إلى دعم مالي للمعهد وإلى تعزيز قدرته على تقديم الخدمات المنوطة به.

ثانياً - إدارة المعهد وتسيير شؤونه

ألف - مجلس الإدارة

٨- خلال الفترة قيد الاستعراض، بذلت جهود لتنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس الإدارة في دورته التاسعة، التي عقدت في كمبالا يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي تلك الدورة، أعرب المجلس عن تقديره للجمعية العامة على دعمها المتواصل للمعهد، وخصوصاً على المنحة المقدمة من الأمم المتحدة والتي تعتبر حيوية لبقاء المعهد. وأعرب مجلس الإدارة عن ارتياحه لاقتراحات المعهد بشأن السعي حثيثاً إلى كسب الدعم الأساسي من الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى، ودعا في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٩- وحثّ مجلس الإدارة الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها المالية تجاه المعهد، ودعا البلدان التي لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي للمعهد إلى المبادرة للقيام بذلك. وعملاً بتلك التوصية وسعيًا لحشد الدعم، التقى مدير المعهد بسلطات حكومية من إثيوبيا والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا ومالي وعقد عدة اجتماعات مع مبعوثين في كمبالا. وقد أعربت جنوب أفريقيا عن اهتمامها بأن تصبح دولة عضواً وقدمت في هذه الأثناء الوثائق التي طلبتها بريطوريا. وبالمثل، أعربت مالي عن عزمها الانضمام إلى النظام الأساسي للمعهد. كما واصل رئيس مجلس الإدارة اتصالاته المكثفة مع الدول الأعضاء، مذكراً حكوماتها بالتزاماتها المالية. ونتيجة لذلك، قام عدد من الحكومات، بما فيها أوغندا وتونس، بسداد اشتراكاتها. وسوف يواصل الرئيس الاضطلاع بحملة حشد الدعم.

١٠- وكان مجلس الإدارة قد نصّح المعهد باستكشاف سبل لحشد مزيد من الدعم لبرامجه من مصادر غير تقليدية، مثل القطاع الخاص. وقد أبدت كيانات مؤسسية الاهتمام بالترويج لبرامج منع الجريمة التي تعزّز عملياتها في المنطقة وتوجد البيئة اللازمة لدعم استثماراتها. وفي ذلك السياق، اتصل المعهد بقطاعي المصارف والصناعة في كمبالا لاستغلال برنامج استرشادي بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي، تشارك فيه الشرطة، وخصوصاً إدارة التحريات

الجنائية، وأجهزة متخصصة أخرى تابعة لحكومة أوغندا. ويمكن أن يعاد تنفيذ ذلك البرنامج في دول أعضاء أخرى كوسيلة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

١١- وبعد استعراض الوضع المالي، أعرب مجلس الإدارة عن قلقه إزاء المستوى المنخفض بصورة دائمة لتدفق التحويلات المالية واقترح أن يجرى، إذا اقتضى الأمر، استعراض للحاجة إلى المعهد لدى الدول الأعضاء لقياس مدى توقعاتها وأهدافها وقدرتها على المحافظة عليه. ويتوقع أن تناقش المسألة بتفصيل خلال الدورة العاشرة للمجلس. وعرضت الجماهيرية العربية الليبية استضافة تلك الدورة في طرابلس في عام ٢٠٠٥.

باء- التوجيه العام والإدارة

١٢- بُذل خلال الفترة قيد الاستعراض مزيد من الجهود لتحسين النظرة إلى المعهد لدى الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى. وتم تجهيز وتنفيذ اقتراحات بشأن التنفيذ المشترك لمشاريع ثنائية وشرع في إجراء استقصاءات استرشادية لدى عينة من البلدان. وأُنجز بنجاح المشروع المعنون "العودة من السجن إلى المنزل"، الذي وضع بالاشتراك مع حكومة أوغندا، وهو معد للتنفيذ في بلدان أخرى. وفي الوقت ذاته، وضع المعهد مشاريع جديدة لكي تنفذ بالاشتراك مع حكومة أوغندا. وأُنجزت دراسة عن الإيذاء الإجرامي، نفذت بالاشتراك مع جامعة جنوب أفريقيا، ووزعت نتائجها وأُعدت العدة لمتابعتها. واستُهل مشروع لتجسيد الصكوك الدولية في تشريعات محلية وخطط عمل وطنية في الدول الأعضاء في بوركينافاسو ومالي. وبسبب الافتقار للأموال، لم يبدأ ذلك بعد في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٣- وعمل المعهد على تطوير شبكة شراكاته مع سلطات إنفاذ القانون في المنطقة وقدم خدمات استشارية بشأن المسائل الدولية الناشئة المتصلة بالجريمة ودعمًا لنظم إنفاذ القانون، التي تكون في الغالب غير مؤهلة على نحو كاف لمواجهة مستويات الجريمة الحالية وتعقدها. وتجري اتصالات معززة مع مختلف أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة في هذا الصدد وقد وضعت استراتيجية للحصول على إحصاءات عن الجريمة من سلطات الشرطة في المنطقة. ولدى المعهد مشروع جارٍ لطلب البيانات في أفريقيا فيما يتعلق بإنفاذ القانون وإحصاءات الجريمة ذات الصلة بغية تحليل البيانات لتيسير صوغ سياسات واستراتيجيات فعالة في مجال منع الجريمة. وفي هذا الصدد، يحافظ المعهد على تعاون وثيق مع سلطات الشرطة في المنطقة، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في شرق أفريقيا ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا.

١٤- وحسبما أوصى به مجلس الإدارة، بُذلت جهود كبيرة للقيام بزيارات إلى عواصم مختلفة وللاتصال بالوفود الأفريقية في الاجتماعات الإقليمية والدولية بغية حشد الموارد وكذلك لتقدير احتياجات البلدان المعنية فيما يتعلق بإرساء نظم عدالة جنائية مستقرة وقادرة على البقاء وتعزيز قدراتها على مكافحة الخطر المتزايد من جراء الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي. وأجريت زيارات إلى أكرا وبورت لويس وكيغالي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤. وبسبب القلق المتزايد إزاء تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية، عَزَزَت الاتصالات بالبعثات الدبلوماسية الأفريقية وسواها في أديس أبابا وكمبالا من خلال زيارات لأغراض التنسيق والتعاون والتشاور بغية تعزيز إمكانيات زيادة الدعم. وظل المعهد على اتصال ببعثات إثيوبيا ورواندا والسودان ونيجيريا في كمبالا وناقش مسألة التعاون الثنائي مع تلك البلدان. وبذل المعهد أيضا جهودا للاتصال بمجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في نيويورك من خلال زيادة التعاون مع وزارة الخارجية في كمبالا والبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. ووضعت ترتيبات للقيام بزيارة إلى نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من أجل حشد الدعم. وخلال المرحلة التحضيرية، تم تقاسم وثائق وتقارير عن أنشطة المعهد مع مجموعة الدول الأفريقية من خلال البعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة وناقش المعهد طرائق الزيارة المرتقبة مع سفير أوغندا لدى الأمم المتحدة.

١٥- وقد سُلِّط الضوء على مهمة تطوير قدرات المعهد وتحسين قدرته على تقديم الخدمات المطلوبة إلى الدول الأعضاء فيه كوسيلة رئيسية للوصول إلى الشركاء المهتمين. ووضعت توصيات عملية تحليل كفاءات الموظفين التي أجريت في عام ٢٠٠٤ موضع التنفيذ وشُغلت وظيفة المستشار المعني بالبحوث وتطوير السياسات. وبالتالي، فقد كان نهج المعهد القائم على حزم من الإجراءات وذو الطابع الرسمي إزاء مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية، في سياق الوصول إلى الشركاء المهتمين، مفيدا ومناسبا للسلطات في المنطقة. وقد شدد المعهد على الحاجة إلى الاستعانة بالخبرات الفنية المحلية للاستفادة من الموارد المتاحة ومراعاة الواقع الاجتماعي-الاقتصادي لكل حالة.

١٦- ونتيجة لذلك، فقد تم اختيار المعهد باعتباره شريكا لعدة بعثات استشارية في الاتحاد الأفريقي عندما عقدت اجتماعات للخبراء وسائر السلطات، بما في ذلك اجتماعات الوزراء الأفارقة المعنيين بالجريمة والتنمية. وقد شملت تلك الأحداث المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل الترويج للتصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها، الذي عقد في بورت لويس من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والمؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد الأفريقي

بشأن مكافحة المخدرات في أفريقيا واجتماع الخبراء، اللذين عقدا في غراند باي، موريشيوس، من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد دعا المؤتمر الوزاري الدول الأعضاء إلى زيادة مساعداتها المالية والتقنية إلى المعهد وناشد الدول الأعضاء بتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل معالجة مشاكل منع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

١٧- وأوصى اجتماع فريق الخبراء الأفارقة المعني بالجريمة والمخدرات باعتبارها عوائق للأمن والتنمية في أفريقيا: تعزيز سيادة القانون، الذي عقد في فيينا يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، بتعزيز قدرات المعهد. فضلا عن ذلك، أكد فريق الخبراء الأفارقة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في بانكوك من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، من جديد أن المعهد ينبغي أن يكون هو آلية التنسيق الإقليمية التي ينبغي أن تنسق تنظيم حملة أنشطة منها برامج تدريب متخصصة لضباط إنفاذ القانون الأفارقة.

١٨- وقد استمرت الحكومة الأوغندية في تزويد المعهد بقدر ثمين من المساعدة والتوجيه والدعم السياسي، وفقا لاتفاق البلد المضيف. وساعدت الإدارات الحكومية المعنية في تنفيذ مشاريع استرشادية في البلد كنقطة انطلاق لتنفيذها بنجاح على نطاق أوسع في المنطقة. وإضافة إلى دائرة السجون في أوغندا، فقد يسرت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والخدمات الاجتماعية أعمال المعهد في تنفيذ مشروع بشأن أطفال الشوارع وجنوح الأحداث، بينما ساعدت وزارة العدل في وضع حزم استراتيجيات شاملة من الإدارات المعنية بالعدل والعمل والخدمات الاجتماعية لمعالجة مشاكل الجنوح.

ثالثا- البرامج والأنشطة الموضوعية

ألف- عرض عام

١٩- انصبّ التركيز الرئيسي لأنشطة المعهد على الاحتياجات الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء وعلى ازدياد الوعي بأن من الصعب الإمام التام بالاتجاهات الجديدة للجريمة، مما يجعل الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة عنصرا أساسيا للتخطيط في عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة. وقد تمكّن المعهد، في حدود الوسائل المتاحة لديه، من الوصول إلى الدول الأعضاء من خلال إيفاد بعثات لإسداء المشورة بغية تحديد ودراسة ووضع إجراءات علاجية مناسبة لمعالجة مشكلة الجريمة. وفي ذلك السياق، فقد أوفدت

بعثات إلى أبوجا وأديس أبابا وباماكو ودار السلام والقاهرة وواغادغو ويكفل المعهد الآن المتابعة المناسبة لتلك البعثات.

٢٠- ويضع المعهد في الاعتبار التطورات الجديدة في المنطقة عند وضع اقتراحات لمشاريع جديدة. وقد قدّم المعهد لذلك اقتراحا إلى السلطات في كينشاسا لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أثناء خروجها من النزاعات والصراعات الداخلية.

٢١- وتتخذ مبادرات جديدة بالتعاون وثيق مع منظمات دولية أخرى: فقد أجريت اتصالات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتنفيذ أنشطة مشتركة لمواجهة انتهاكات حقوق المؤلف في أفريقيا. ويتخذ المعهد ترتيبات، من خلال مكتب الإنتربول دون الإقليمي في نيروبي ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في شرق أفريقيا، لزيادة التعاون بين الوكالات في مجال منع الجريمة.

٢٢- وقد طلب المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل الترويج للتصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها، الذي اشترك في تنظيمه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية وحكومة موريشيوس (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، إلى المعهد أن يضع، بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية برامج تدريبية للقضاة وضباط الشرطة وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية لتيسير تنفيذ الصكوك المذكورة أعلاه. وعملا بتلك التوصية، سيبدأ المعهد، بالتعاون مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية، قريبا في وضع الصيغة النهائية لبرنامج يهدف إلى تلبية الحاجة إلى تدريب قوات الشرطة الأفريقية في ميادين متخصصة. وبالمثل، أجريت اتصالات بكلية الشرطة في بوتسوانا لذلك الغرض.

٢٣- وعززت أيضا الشراكات مع جهات فاعلة أخرى، منها القطاع الأكاديمي. ودخل المعهد في مفاوضات مع المعهد الأفريقي للبحوث والدراسات القانونية، وهو مؤسسة غير حكومية محلية في كمبالا، بغية تطوير التعاون فيما يتعلق بتنفيذ جميع اقتراحات المشاريع التي لم تنفذ بعد. ولدى المعهد حاليا اقتراحات لمشاريع في انتظار التمويل بشأن مواضيع متنوعة، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالنساء والأطفال ومكافحة الاختطاف والقضاء عليه، وقد وضعت نتيجة لدراسة أجراها المعهد بغية تقييم احتياجات الدول الأعضاء فيه في مجال منع الجريمة.

باء- أنشطة المشاريع

٢٤- خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز تقدم بشأن وضع و/أو تنفيذ المشاريع المبينة أدناه.

١- وضع صكين إقليميين بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة

٢٥- واصل المعهد متابعة جهوده لاستكمال المراحل النهائية من مشروع وضع صكين بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وبذلت جهود للترتيب لعقد اجتماع وزاري أو اجتماع خبراء لمناقشة مشروع اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة لكي ينظر فيها لاحقاً المجلس الوزاري ومؤتمر قمة القادة الأفارقة في الاتحاد الأفريقي. وقد أعرب عدد من البلدان، منها أوغندا والجمهورية العربية الليبية وغينيا الاستوائية، عن اهتمامها باستضافة الاجتماع. ووصل المعهد إلى مراحل حاسمة من النقاش مع سلطات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة فيما يتعلق بالموافقة النهائية على الصكين الإقليميين.

٢٦- وقُدِّم إلى المعهد اقتراح لتكليف مستشار محلي بتحديث مشروع الاتفاقيتين بهدف جعلهما أكثر شمولاً من خلال معالجة الشواغل الحالية فيما يتصل بالمسائل العملية ومدى الانطباق. وقد اتخذت الترتيبات لتعيين ذلك المستشار. وفي هذه الأثناء، وضع مشروع اتفاقية تسليم المجرمين في صيغته النهائية وهو معد لكي يقدم إلى مؤتمر قمة رؤساء الدول الأفريقية لاعتماده. غير أنه، بسبب أن مسألتي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة مترابطتان ارتباطاً وثيقاً، فقد نصح الاتحاد الأفريقي بأن تقدم كلتا الاتفاقيتين معاً لكي ينظر فيهما مؤتمر القمة، المقرر عقده في عام ٢٠٠٦.

٢- دراسة عن التعاون الفعال بين المعهد وشركائه

٢٧- أجرى المعهد دراسة بشأن التعاون الفعال بينه وبين شركائه من أجل استبانة آفاق للتعاون مع القطاع غير التقليدي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ولتحديد مجالات التدخل المناسبة واكتسب من خلال ذلك قدرة على قياس إسهامه المحتمل في جهود منع الجريمة التي تضطلع بها جهات فاعلة رئيسية في المنطقة. كما استهل المعهد دراسة بشأن استبانة تدفق مستدام للموارد من أجل دعم وتعزيز قدرته على تنفيذ البرامج ذات الاهتمام المشترك مع شركائه. وقد أُجري عدد من الاتصالات الرسمية بالمنظمات الأكاديمية والمدنية والخاصة ومنظمات حقوق الإنسان. واستُهل تعاون مع المركز الدولي للدراسات التطبيقية، كندا، فيما يتعلق بتبادل البرامج ذات الصلة من أجل تنمية الموارد البشرية في مجالي القانون

وإدارة السجون. ويعد المعهد اقتراحا للتعاون المشترك مع جامعة غانا ومركز ليغون للشؤون الدولية. ويجري تعزيز التعاون مع كليتي العلوم الاجتماعية والقانون في جامعة ماكريري بكمبالا ومبادرة مؤسسة حقوق الإنسان في كمبالا بغية إنشاء برامج مستدامة لتنفيذ مشاريع مشتركة فيما يتعلق بالحفاظ على سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٢٨- ويعضد المعهد تعاونه المتواصل مع وسائط الإعلام في شراكة تركز على تعزيز الإعلان عنه لأكثر عدد ممكن من الشركاء. ودعا عدد من البلدان والمنظمات إلى زيادة تدفق المعلومات والخدمات من المعهد إلى عواصمها، ومن شأن إقامة شراكات على الصعيدين المحلي والإقليمي أن يفي بتلك الطلبات.

٣- دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الاختطاف

٢٩- أجرى المعهد دراسة عن الاختطاف في أفريقيا نيابة عن الأمم المتحدة، اضطلاعاً بدوره بصفته عضواً في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبغية إرساء تعاون أوثق وتوفير دعم تقني فيما بين أعضاء الشبكة. وقد تأخر وضع الصيغة النهائية للدراسة بسبب مشاكل الاتصالات في المنطقة. بيد أنه يجري استكشاف سبل بديلة، مثل إقامة صلات مباشرة مع نقاط الوصل وتعزيز العلاقة مع المفتشين العامين للشرطة ومديري النيابة العامة ومفوضي السجون والشركاء في المنظمات المدنية في عدة بلدان للتغلب على الصعوبات المصادفة.

٤- دراسة استقصائية لاهتمامات البحث في الدول الأعضاء

٣٠- أظهرت دراسة المعهد الاستقصائية لاهتمامات البحث في الدول الأعضاء شاغل البلدان الأفريقية فيما يتعلق بازدياد خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وقد وفّرت الدراسة أساساً متيناً للحوار المتواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة. ويواصل المعهد إذكاء وعي بلدان المنطقة وتلقي طلبات بشأن كيفية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، بما في ذلك قيام المعهد بتقديم مساعدات تقنية لإدماج الصكوك الدولية في التشريعات الوطنية وتعزيز التعاون على مستويات مختلفة فيما بين أجهزة أمن الدولة. وقد استفادت مالي من تلك المساعدة. ورهنا بتوافر الأموال، يُعزّز توسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل أوغندا وبنين وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أصبحت الزيادة السريعة في وقوع حالات من أنواع الجرائم الجديدة، مثل جرائم الفضاء

الحاسوبي، مصدر قلق في المنطقة، وقد وردت طلبات للمساعدة التقنية بشأنها من بلدان أفريقية.

٥- حلقة العمل بشأن الاستراتيجيات الفعالة والمستدامة في مجال منع الجريمة

٣١- كانت حلقة العمل بشأن الاستراتيجيات الفعالة والمستدامة في مجال منع الجريمة هي النشاط الأول ضمن سلسلة من الأنشطة الهادفة إلى تشجيع الدول الأعضاء في أفريقيا على تنفيذ صكوك الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأكدت حلقة العمل على الحاجة إلى عقد اجتماعات استشارية على مختلف المستويات لإذكاء وعي البلدان واهتمامها، وكذلك لإتاحة الفرصة أمامها لكي تضمن تجسيد شواغلها في تنفيذ الصكوك الدولية في نهاية المطاف. ويراعي المعهد، لدى عرض تقديم المساعدة التقنية على الدول الأعضاء فيه من أجل إدماج أحكام الصكوك الدولية في التشريعات المحلية وخطط العمل الوطنية، الواقع الاجتماعي-الاقتصادي للبلدان المعنية والاحتياجات الخاصة للمنطقة. ووضع المعهد هذه الاستراتيجية للوصول إلى كل دولة من الدول الأعضاء فيه إما على أفراد وإما كمجموعات على الصعيد دون الإقليمي بغية إيجاد ممارسة مشتركة في مجال التطبيق الموحد للأحكام القانونية الدولية لمواجهة تحديات محلية وإقليمية معينة.

٦- المشروع المتعلق بالاتجار بالنساء والأطفال

٣٢- يشكّل المشروع المتعلق بالاتجار بالنساء والأطفال نشاطاً آخر يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في المعهد على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخصوصاً بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق بها (المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥). وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات بشأن طبيعة هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة. وتعتبر مشكلة الاتجار بالنساء والأطفال واحداً من أفظع أشكال الجريمة، وتسيطر عليه شبكة إجرامية عالية التنظيم وسريعة النمو تمارس عملياتها بالفعل في عدة بلدان في المنطقة مع إفلات شبه تام من العقوبة. وقدم المعهد مساعدة تقنية إلى أوغندا من أجل تجسيد الاتفاقية في خطة عمل وطنية، وسيكرر تقديم هذه الخدمات الاستشارية في بلدان أخرى عندما تتاح الأموال اللازمة. ويستكشف المعهد بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إمكانية الاضطلاع بدراسة في المنطقة تنشر نتائجها في كل أرجاء المنطقة من خلال عقد حلقات دراسية أو حلقات عمل. ولم تتسنى الاستجابة لطلب للمساعدة

التقنية ورد من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الافتقار للتمويل. بيد أن اتصالات قد استهلكت مع سلطات حكومية وشركاء معينين آخرين في كينشاسا لاتخاذ إجراء في أسرع وقت ممكن. وأعربت عدة دول أخرى ومنظمات من منظمات المجتمع المدني عن اهتمامها بالمشروع.

٧- العمل الاجتماعي في السجون

٣٣- أعد المعهد ونظم بالتعاون مع إدارة السجون في أوغندا دورة تدريبية تعريفية لمدة ستة أسابيع لموظفي الرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل. وكان إسهام المعهد يتعلق بالعمل الاجتماعي في السجون باعتباره نشاطاً رئيسياً يؤدي إلى إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم بنجاح، وهي مسألة اكتسبت بعد ذلك مكانة بارزة في عمليات دائرة السجون في أوغندا. ونشأ المشروع عن قلق سلطات السجون إزاء زيادة مستوى النكوص، الذي اتخذ كدليل على أن برامج إعادة تأهيل السجناء غير مرضية. ويسلط المشروع الضوء على عدد من العوامل الأساسية لمعالجة عملية إعادة التأهيل الاجتماعية للسجناء وإعادة إدماجهم بعد ذلك في مجتمعاتهم باستخدام الموارد المتاحة على الصعيد المحلي والتركيز على الاعتراف بالواقع الاجتماعي-الاقتصادي، الذي تبين أنه عنصر أساسي في تنفيذ استراتيجيات منع الجريمة. وأدت عملية التقييم التي أجريت مؤخراً في المعهد إلى الإيحاء بأن تقدم الدورة أيضاً في بلدان أخرى. وقد أعرب عن التقدير للمنهجية التي استخدمت. ويعتزم المعهد تقديم الدورة إلى دول أعضاء أخرى، مثل موزامبيق، حيث درست السلطات المعنية المشروع الاسترشادي. وسوف يجتمع المعهد مع عدد من المبعوثين في أديس أبابا وكمبالا ومع مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك للترويج للمشروع.

٨- مشروع الدراسات القطرية الموجزة

٣٤- من أجل مساعدة البلدان على مكافحة الجريمة بفعالية واقتسام الممارسات الجيدة فيما بينها، وضع المعهد مشروعاً لإنشاء قاعدة بيانات عن الإحصاءات الجنائية. وقد أعد استبياناً ويعكف حالياً على اختباره لجمع إحصاءات جنائية تشمل فترة خمس سنوات، بتسليط الضوء على ما اتخذ من إجراءات وما لوحظ من اتجاهات (نقصاً أو زيادة) بالنسبة لعينة من البلدان. وتشمل الأداة ثلاث فئات من الجرائم: الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الممتلكات وأنواع الجريمة المنظمة (عبر الوطنية). وسيشمل عنصر البحوث في الدراسة إجراء تحليل للكيفية التي ترتبط بها الجريمة المنظمة الوطنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بغية

تصميم سياسات لمكافحة هذين الشكلين للجريمة بفعالية. وتضع الأمانة الصيغة النهائية لترجمة الاستبيان للتمكين من استخدامه على نطاق أوسع في المنطقة وجمع البيانات بصورة شاملة.

٩- الهجرة غير المشروعة

٣٥- بناء على طلب من الجماهيرية العربية الليبية، تقوم الأمانة بإعداد مشروع للمساعدة على مكافحة الهجرة غير المشروعة إلى ذلك البلد. وسوف يشمل المشروع العناصر التالية: البحوث (جمع البيانات وتحليلها) وإعداد التقارير وكذلك تنظيم اجتماع للخبراء لوضع برنامج عمل سيناقش مع البلدان مصدر الهجرة. وبناء على استنتاجات الدراسة، سوف ينظر الاجتماع في تدابير عملية لكي تتخذها تلك البلدان لحفض الظاهرة. وسوف يناقش مشروع الاقتراح مع البلد مقدم الطلب والبلدان مصدر الهجرة.

١٠- برنامج التدريب الدولي بشأن بناء السلام والإدارة الرشيدة لصالح الموظفين المدنيين وضباط المؤسسات الإصلاحية الأفارقة المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٣٦- اعتمد برنامج التدريب الدولي بشأن بناء السلم والإدارة الرشيدة لصالح الموظفين المدنيين الأفارقة، الذي نظّمته جامعة غانا في أكرا في عام ٢٠٠٤، اقتراحات المعهد لتقديم دورة عن إعادة التأهيل الاجتماعي للأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم في المجتمع لصالح الموظفين المسؤولين عن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في المخيمات وكذلك لضباط المؤسسات الإصلاحية المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام. ونظم المعهد الدورة أيضا، مع تعديلها حسب مقتضى الحال، لضباط مؤسسات إصلاحية آخرين، وقد قيّموا الدورة باعتبارها بالغة الفائدة لعملياتهم. ومن ثم، يجري اتخاذ ترتيبات مع الجهات المنظمة لتقديم برامج تدريب مقبلة لضباط المؤسسات الإصلاحية أيضا.

رابعاً- التعاون والشراكة على الصعيد الدولي

٣٧- حافظ المعهد على علاقة تعاون وثيقة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وواصل المعهد، بصفته عضواً في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المشاركة في أنشطة الشبكة وكان بمثابة آلية فعالة لتنفيذ برامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة في منطقة أفريقيا.

٣٨- وحافظ المعهد أيضا على علاقة تعاون وثيقة بالاتحاد الأفريقي، وخصوصا بإدارة الشؤون الاجتماعية التابعة له. ومن ثم فقد اختير المعهد ليكون شريكا في تنفيذ جميع أنشطة الاتحاد المتعلقة بمنع الجريمة. وتتطور هذه العلاقة لتصبح ترتيبا ثنائيا قويا بين المعهد، باعتباره آلية إقليمية لتنسيق الجهود في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والاتحاد. ويجري التشديد في خطة المعهد الاستراتيجية على الحاجة إلى تنسيق الجهود الإقليمية في مجال منع الجريمة من خلال التعاون الإقليمي.

٣٩- وتقتضي تحديات منع الجريمة تدخّل عدة وكالات من خلال نهج متعدد الأطراف. ولذلك يصبح من المفيد للمعهد أن ينتمي إلى شبكة من وكالات منع الجريمة الدولية. ولذلك، فقد شارك المعهد في مؤتمر وزراء داخلية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الذي نظّمته حكومة الجماهيرية العربية الليبية في طرابلس يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ورُوّج لتعزيز الآليات الإقليمية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤٠- وواصل المعهد مشاركته في اجتماعات ومؤتمرات مختلفة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي استكشفت خلالها آفاق التعاون والشراكات الجديدة في مجال مكافحة الجريمة. وفي الاجتماع الخامس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عقد في واغادوغو من ٢٩ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أجرى المعهد اتصالات مفيدة مع سلطات مختلفة لوضع وتنفيذ اقتراحات ثنائية وإقليمية.

خامسا- التمويل والدعم

٤١- بلغ إجمالي موارد المعهد لعام ٢٠٠٤ ما مقداره ١٩٢,٨٣ ٤٠٢ دولارا، وتتكون من: (أ) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء (٣٤٤,٤٩ دولارا)؛ (ب) حصة منحة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ (٢٧٢ ٥٥٦,٣٠ دولارا) (وبلغ إجمالي المنحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما مقداره ٣٨٠ ٣٠٠ دولارا)؛ (ج) إيرادات أخرى وردت من إيجار مباني المعهد ومرافقه وفوائد على الودائع (٢٩٢,٠٤ ٥٤ دولارا).

٤٢- وبلغ إجمالي موارد المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ما مقداره ٦٢٢,٨٣ ٢٢٧ دولارا، وتتكون من: (أ) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء (٧٥ ٥٥٨ دولارا)؛ (ب) حصة منحة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ (٧٤٣,٧٠ ١٠٧ دولارا) (المبلغ المخصص الموافق عليه للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ومقداره ٣٨٠ ٣٠٠ دولار ناقصا المبلغ المنفق في عام ٢٠٠٤ ومقداره ٢٧٢ ٥٥٦,٣٠ دولارا)؛ (ج) إيرادات أخرى وردت

من إيجار مباني المعهد وفوائد على الودائع من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (١٣, ٣٢١, ٤٤ دولاراً).

ألف - الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء

٤٣ - سددت حكومات كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغامبيا اشتراكاتها المقررة ومتأخراتها عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقد بلغت ٣٤٤ ٧٥ دولاراً. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لم يرد سوى مبلغ ٩١٠, ٨٦ ١ دولاراً، من أصل إجمالي الاشتراكات المقررة البالغة ٢١٦, ٢١ ٣ دولاراً للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٤، وتبقى رصيد غير مسدد مقداره ٣٠٦, ٣٧ ٢ دولاراً.

٤٤ - وقد ورد مبلغ مجموعه ٥٥٨ ٧٥ دولاراً للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ من الدولتين العضوين التاليتين: أوغندا (٦ ٦٧٦ دولاراً) وتونس (٦٨ ٨٨٢ دولاراً)، وحسبما ورد في تقرير عام ٢٠٠٤ (A/59/175، الفقرة ٣١)، كان من المتوقع أن يتلقى المعهد خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما مقداره ٩٠٠ ٥٢٤ دولار من الدول الأعضاء فيه. غير أنه لم يُحصَل حتى الآن سوى ٩٠٢ ١٥٠ دولار. ونتيجة لذلك، أطلق رئيس مجلس إدارة المعهد نداء إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها. ولا يزال هناك أمل في أن تستجيب الدول الأعضاء بصورة إيجابية لنداء الرئيس وتسوي جميع متأخراتها أو جزءاً منها قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

باء - منحة الأمم المتحدة

٤٥ - أجازت الجمعية العامة منحة الأمم المتحدة للمعهد في البداية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في قرارها ٤٦/١٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وخصصت المنحة التي بلغت ٨٠٠ ٢٠٤ دولار لتغطية تكاليف وظيفتي المدير ونائبه وجزء من التكاليف الإدارية للمعهد. ومنذ ذلك الحين استمر إدراج المنحة في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترات السنتين التالية بنفس المبلغ، بما في ذلك الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٤/١٣٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أُدرجت في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ موارد إضافية مقدارها ٥٠٠ ١٧٥ دولار لتمويل ثلاث وظائف فنية أساسية (مستشار التدريب ومستشار البحوث ومستشار المعلومات/التوثيق)، فأصبح مجموع منحة الأمم المتحدة مقداره ٣٨٠ ٣٠٠

دولار. ووفقا للممارسة المتبعة لم يُعد تقدير قيمة المنحة، التي تعتبر تدبيرا مؤقتا، لمراعاة تأثير التضخم وتقلبات سعر الصرف. وفي ضوء ذلك، فقد ورد خطأ غير مقصود في التقرير السابق (A/59/175، الفقرة ٣٣)، عندما ذكر أن المنحة قد تمت زيادتها لتصبح ٤٤٧ ٩٠٠ دولار (بعد تعديلها حسب معدل التضخم).

٤٦- واستمرت منحة الأمم المتحدة للمعهد في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بمبلغ قدره ٣٨٠ ٣٠٠ دولار. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أنفق مبلغ ٢٧٢ ٥٥٦ دولارا على مرتبات موظفي المعهد الفنيين الأساسيين (المدير ونائبه ومستشار التدريب وتنمية الموارد البشرية ومستشار المعلومات/التوثيق وموظف الشؤون الإدارية/المالية)، وتبقى رصيد لم ينفق مقداره ١٠٧ ٧٤٤ دولارا لعام ٢٠٠٥.

جيم- المصادر الأخرى للإيرادات

٤٧- حقق المعهد إيرادات من تأجير مرافقه بلغت قيمتها ٢٩٢,٠٤ ٥٤ دولارا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد ورد مبلغ قدره ٤٤ ٣٢١,١٣ دولارا للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

سادسا- مستقبل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين: استراتيجيات من أجل استدامة بقاء المعهد

٤٨- أئنت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٨/٥٩، على المعهد لما يبذله من جهود من أجل تعزيز وتنسيق أنشطة التعاون التقني الإقليمي ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا، رغم أن الحالة المالية للمعهد قد أثرت تأثيرا شديدا في قدرته على تقديم خدماته إلى الدول الأعضاء بطريقة فعالة وشاملة. وأئنت الجمعية العامة أيضا على الأمين العام للجهود التي يبذلها لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتزويد المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الوفاء بالالتزامات المنوطة به؛ وأعادت تأكيد الحاجة إلى زيادة تعزيز قدرة المعهد على دعم الآليات الوطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في البلدان الأفريقية؛ وحثت الدول الأعضاء في المعهد على بذل جميع الجهود الممكنة للوفاء بالتزاماتها تجاه المعهد؛ وأهابت بجميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ تدابير عملية ملموسة لدعم المعهد في مجال تنمية القدرات اللازمة وأن تنفذ برامج وأنشطته الرامية إلى تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يكتف الجهود

لتعبئة جهود جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم ما يلزم من دعم مالي وتقني إلى المعهد لتمكينه من الوفاء بولايته.

٤٩- ووضعت ترتيبات، عملاً بالقرار ١٥٨/٥٩، لتنفيذ برنامج لحشد الموارد يشمل جميع الدول الأعضاء بصفة مباشرة أو من خلال بعثاتها. وحسبما أوصى به مجلس الإدارة في دورته التاسعة، كثّف الرئيس اتصالاته بالسلطات ذات الصلة في الدول الأعضاء. ومن شأن القيام بزيارات تنسيق إلى بعثات الدول الأعضاء أن يتيح فرصاً لتعزيز الحوار ومناقشة أفضل السبل لتلبية احتياجات الأعضاء من خلال الموارد الضئيلة المتاحة، سعياً لاجتذاب مزيد من الدعم المالي. ويتوقف مستقبل المعهد في معظمه على دعم الدول الأعضاء فيه. فهذا الدعم سيبين حاجة المالكين أنفسهم إلى المعهد، والذين لا يتسنى لهم في الغالب دعم معهدهم مالياً بصورة فعالة بسبب ما يواجهونه من صعوبات اقتصادية. وسيشجع هذا الدعم قطعاً المانحين الرئيسيين في الأمم المتحدة وأوساط المانحين بشكل عام على دعم المعهد مالياً.

٥٠- ويلزم التشديد على الحاجة إلى شبكة عريضة من الشراكات مع سائر المنظمات والمؤسسات، ومع القطاع الخاص أيضاً على وجه الخصوص. وقد أدى التسليم بأن الجريمة تمثل عائقاً رئيسياً أمام القيام بعمليات فعالة وأمام إيجاد بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات إلى زيادة اهتمام القطاع الخاص بإقامة شراكات مع سلطات منع الجريمة. وينبغي للمعهد أن ينتهز الفرصة السانحة لإشراك القطاع الخاص على نحو أفضل في برامج وأنشطته. وينبغي له أيضاً أن يصل إلى القطاع الخاص من خلال توفير خبراته التقنية والفنية. وينبغي أن يُوسّع نطاق الجهود التي استهلها المعهد لتطوير التعاون مع رابطة الصانعين المحليين وقطاع المصارف ومكتب مصرف التنمية الأفريقي في كمبالا. وتقيم منظمات المجتمع المدني أيضاً شراكة يُعوّل عليها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك حشد الدعم المالي.

٥١- وظل المعهد يحظى على نحو متزايد باعتراف شركائه به باعتباره مصدراً للخبرة التقنية والفنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وباعتباره آلية إقليمية متاحة للدول الأعضاء فيه لتنسيق ومواءمة التشريعات والسياسات. وأصبح دوره أكثر أهمية مع ظهور أنواع جديدة من الإجرام لا يمكن لكل بلد أن يكافحها بنفسه بنجاح. ويتطلع المعهد إلى تعزيز موقفه كوكالة لمنع الجريمة وكوسيط للتعاون الإقليمي. وثمة حاجة لتعزيز الشراكات في هذا المجال مع الاتحاد الأفريقي وجميع الآليات الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتمضي علاقة المعهد بالاتحاد الأفريقي قدماً بصورة جديدة وينمو التعاون المشترك في هذا المضمار ليُشكّل روابط أقوى تستند إلى قدرة المعهد التقنية في المسائل المتصلة بالجريمة

والتنمية في المنطقة. ويُؤمل أن تكون هذه العلاقة آلية مستدامة لكي يحافظ المعهد على قدرته على الاضطلاع بولايته. وسوف يواصل المعهد أيضا تعزيز اتصالاته ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

سابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٥٢- تمكّن المعهد بفضل الجهود المتضافرة التي بذلها مجلس الإدارة وبفضل شركائه والدعم المتواصل الذي حظي به من الجمعية العامة في قرارات مختلفة، آخرها القرار ١٥٨/٥٩، من اعتماد نهج أكثر تركيزا وذي طابع عملي أكثر إزاء تطوره في المستقبل. وسيتبع الإطار الاستراتيجي المبين أدناه لزيادة تعزيز قدرة المعهد على الوفاء بولايته.

ألف- التركيز على المسائل ذات الأولوية

٥٣- سيواصل المعهد تركيز برنامجه عمله الموضوعي على مشاريع وأنشطة محدّدة في مجالات تكون لديه فيها ميزة تقنية ونسبية في المنطقة الأفريقية. وفي ضوء الدور الذي تقوم به الجريمة باعتبارها عقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستمرة والمستدامة، يسعى المجتمع الدولي بصفة دائمة إلى إقامة شركات جديدة وتعويض ما هو قائم منها من أجل استدامة الإجراءات التصحيحية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب. ويسعى المعهد إلى متابعة تحقيق ذلك الهدف من خلال برامج محددة لمنع الجريمة. وفي هذا الصدد، سيواصل المعهد وضع استراتيجيات جديدة للتدخل في الأماكن التي تزعزع استقرارها من جراء تأثير النزاعات الأهلية والمسلحة، مثل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في القارة. وسيواصل المعهد أيضا جهود المناصرة التي يبذلها لتشجيع الوكالات الإنمائية العاملة في المنطقة على إدماج شواغل منع الجريمة والعدالة الجنائية في برامجها للتعاون الإنمائي بسبب الخطر الذي تشكله الجريمة على التنمية المستدامة وسيستكشف إمكانيات القيام بأنشطة مشتركة تستهدف التنفيذ الفعال لبرامج التنمية في أفريقيا.

باء- الاتصال بالدول الأعضاء

٥٤- سيحافظ المعهد على إقامة حوار مستمر مع الدول الأعضاء فيه على أعلى مستويات اتخاذ القرار (رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والعدل والداخلية والصحة) من أجل حشد الدعم السياسي والمادي لبرامجه. ويجري النظر بنشاط في تدابير إضافية

يمكن اتخاذها إزاء الدول الأعضاء في المعهد التي لا تزال تحقق في الوفاء بالتزاماتها المالية، ويجري استكشاف مبادرات جديدة للتعامل مع المتأخرات من الاشتراكات المقررة التي طال أمدها. وسوف يواصل المعهد إبلاغ الدول الأعضاء فيه بكفاءته التقنية وخبرته الفنية وبشأن الخدمات المنوطة به. وفي هذا الصدد سيتواصل الاضطلاع بالمبادرات التالية:

- (أ) إيفاد بعثات منتظمة إلى العواصم الأفريقية سعياً لتعزيز الاتصالات؛
- (ب) إيفاد بعثات استشارية لتقييم الاحتياجات الخاصة لدى الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛
- (ج) تقديم المساعدة التقنية بالاستناد إلى أوليات البلدان في المنطقة.

جيم - الشراكات

٥٥ - سيواصل المعهد إقامة شراكات مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إقامة صلات قوية بوكالات أخرى لأغراض إجراء البحوث ونشر المعلومات على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية.

٥٦ - وسيكون المعهد أيضاً بمثابة مركز وصل في المنطقة لجميع المسائل المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي هذا السياق، سيواصل المعهد التعاون على نحو وثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومع شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومع هيئات دولية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل حشد الدعم من خلال برامج مشتركة تعالج الاتجاهات والأشكال الجديدة للجريمة. ويجدو المعهد أيضاً أمل عميق في أن يتواصل دعم الجمعية العامة له. وإذا تسنى للمعهد أن يستند إلى قاعدة مالية سليمة وممول عليها، تضمن تمويل تكاليف موظفيه الفنيين، فيمكنه أن يكون أكثر ملائمة لاجتذاب التعاون التقني والعمل على إقامة شراكات مع وكالات مانحة أخرى.

دال - التسويق

٥٧ - سيواصل المعهد تطوير وتنفيذ استراتيجية تسويق نشطة عن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة على حد سواء، بما في ذلك تحديث موقع الويب الخاص به.

وستُعتمد تدابير لإبلاغ المعلومات إلى السلطات العمومية، بما فيها الشرطة وسائر الجهات الفاعلة الأخرى في نظم العدالة الجنائية ببلدان المنطقة، ولإشراك تلك السلطات. وستبذل أيضا جهود لإذكاء الوعي بمسائل الجريمة والعدالة الجنائية التي يتناولها المعهد، وذلك بطرائق منها إقامة تحالف خاص مع وسائط الإعلام والصحافة.
